ميثاق الهيئة الشرعية

في القلمون الشرقي وامتداده

الحمد لله ناصر المؤمنين، ومعزّ الموحّدين، والصّلاة والسّلام على قائد المجاهدين؛ نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ...

أما بعد:

إن أهل السنة في سوريا –الشام الحبيبة– يخوضون معركة شرسة هي معركة التحرير والبناء، تحرير باقي أجزاء سوريا من النّظام الطّاغوتي البعثي الطّائفي النصيري المجرم المستبد من جهة ومن جهة أخرى ظهور طائفة من الغلاة تريد خطف جهاد أهل الشام وتدعي أنها تمثل الإسلام.

و أهل السنة في الشام لديهم من القوة الإيمانية والكوادر المحلية ما يجعلهم قادرين بإذن الله على تحقيق ما يضمن لهم عدم ضياع نتائج الجهاد المبارك.

يا أبناء منطقة القلمون الشرقي وامتداده الأعزاء:

لم يعد خافياً على أيّ منّا الانحراف الحاصل عن مسار الجهاد، فبدأت تطفو مظاهر الفوضى وقلة الأمن، وضَعُفَ التنسيق بين الكتائب الثائرة المجاهدة، وشاعت الكثير من المظاهر غير الأخلاقية من التبرج والسّفور وأجواء المنكرات مجاهرة بين الناس، مما أدّى إلى بطء معركة التّحرير، وغير ذلك من الأمور السلبية التي بدأت تثير قلق الجميع وتبعثُ شيئاً من اليأس في نفوس الكثيرين، مع استمرار الكيد الخارجي والداخلي و تآمر البعيد وخذلان القريب.

فما هو الواجب الشرعي تجاه هذا الواقع؟؟..

لقد أفتى علماء الإسلام قديماً وحديثاً بأنه في حال حدوث فراغ في السلطة الإسلامية وغياب ولي الأمر المسلم والحاكم الشرعي؛ فإنه يجب على أهل كل بلد أن ينصّبوا من أهل العلم والرأي من يدير شؤونهم. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه المعروف « السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية»: يجب أن يعرف أن ولاية أمر النَّاسِ مِنْ أَعْظَمِ وَاجِبَاتِ الدِّينِ بَلْ لَا قيام للدين ولا للدنيا إلَّا بِهَا. فَإِنَّ بَنِي آدَمَ لَا تَتِمُّ مَصْلَحَتُهُمْ إلَّا بِالِاجْتِمَاعِ لِحَاجَةِ بَعْضِهِمْ إلَى بَعْضٍ، وَلَا بُدَّ لَهُمْ عِنْدَ الِاجْتِمَاعِ مِنْ رَأْسٍ حَتَّى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إذَا خَرَجَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ فَلْيُؤَمِّرُوا أَحَدَهُمْ» . رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

قال الإمام الجويني في الغياثي: وقد قال بعض العلماء : لَوْ خَلَا الزَّمَانُ عَنِ السُّلْطَانِ فَحَقٌّ عَلَى قُطَّانِ كُلِّ بَلْدَةٍ، وَسُكَّانِ كُلِّ قَرْيَةٍ، أَنْ يُقَدِّمُوا مِنْ ذَوِي الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى، وَذَوِي الْعُقُولِ وَالْحِجَا مَنْ يَلْتَزِمُونَ امْتِثَالَ إِشَارَاتِهِ وَأَوَامِرِهِ، وَيَنْتَهُونَ عَنْ مَنَاهِيهِ وَمَزَاجِرِهِ ؛ فَإِنَّهُمْ لَوْ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ، تَرَدَّدُوا عِنْدَ إِلْمَامِ الْمُهِمَّاتِ، وَتَبَلَّدُوا عِنْدَ إِظْلَالِ الْوَاقِعَاتِ.

فالمتبع لأقوال علماء الإسلام يتبين له وجوب وضرورة قيام أهل العلم والرأي في كل بلد بتسيير شؤونهم بما يحفظ أمور دينهم ودنياهم ، فقد رأى مجموعة من طلبة العلم وأصحاب الرأي وقادة الفصائل العاملة ضرورة تشكيل هيئة شرعية في منطقة القلمون الشرقي وامتداده

تحقيقاً لهذا الواجب الشرعي والفرض الديني والالتزام بمبدأ الاعتصام بحبل الله، قال تعالى: «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا» آل عمران١٠٣

وقال تبارك وتعالى :« ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم » الأنفال ٤٦

وقال تعالى « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان »المائدة ٢

تعريف بالهيئة الشرعية :

هي مجموعة مستقلة من طلبة العلم الشرعي وأهل الاختصاص مرجعها الوحيد هو الشريعة الإسلامية، لا يتبع تشكيلاً محدداً ولا جماعة معينة وتضع الشّرع المطهر نصب عينيها ، وتعتبر نفسها خادمة للشريعة ،وجندياً أميناً لحراسة الإسلام والمسلمين، دون إفراط أو تفريط.

فالأصل في شعبنا الإسلام ولا يرضى بديلاً عنه ولن يرضى بهيئة تدير شؤونه لا تنبثق عن الإسلام.

وهذه المسألة لا تقتصر على جماعة دون جماعة، حيث إنّ هذا الأمر هو غاية الكثير كما هو ملاحظ لا يستأثر به تشكيل دون تشكيل.

أهداف الهيئة الشرعية:

١ – إعلاء كلمة الله وتحكيم شرعه.

٢ – تحقيق الواجب الشرعي في التعاون والتنسيق والاعتصام بين أبناء السنة في منطقة القلمون الشرقي.

٣ – المساعدة في إكمال معركة التحرير وتفعيل التنسيق والتشاور بين مختلف الفصائل والكتائب، وإيجاد آلية مشتركة لتنشيط التعاون العسكري لأن المعركة لا يمكن أن تكتمل إلا برصّ الصفوف ولا يمكن لجهة واحدة حسم المعركة ما لم تلق الدعم من أخواتها الأخريات.

٤ – تفعيل الدعوة الإسلامية إلى الله على بصيرة بالحكمة والموعظة الحسنة، ونشر فضائل ديننا الحنيف وشريعتنا السمحة الغراء.

٥ – بذل الجهد في حل النزاعات والخصومات والمشاجرات والسعي لإصلاح ذات البين وفق رؤية شرعية واعية متزنة تراعي فقه المصالح المرعية والقواعد الشرعية بين الناس عموماً والجماعات الجهادية كذلك، وإحياء دور القضاء الإسلامي.

٦ – نشر العدل حسب المستطاع والمقدور ورفع الظلم والضيم الواقع عل الكثيرين تحقيقاً للمبدأ الشرعي « انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً».

٧– إغاثة الملهوف وإطعام الجائع وكسوة العاري وتأمين الملاذ والملجأ للمهجّر والمضطهد وتقديم الخدمات الإغاثية والطبية بين عموم الناس دون محسوبيات (قرابة–نسب...) وحسن توزيعها والإشراف على ذلك.

٨– المحافظة على أمن المسلمين وحفظ دينهم وأمنهم وأموالهم وأعراضهم وحماية ممتلكاتهم والذود عنها ودفع الصائل المجرم على حرماتهم وعوراتهم .

٩ – نشر الأخلاق الإسلامية الحميدة بين صفوف المسلمين عامة والمجاهدين خاصة ضمن برامج تقرها الهيئة والترغيب في مكارم الأخلاق ومحاسنها وتفعيل النصيحة لكل مسلم وفق منهج بعيد عن الإفراط أو التفريط .

١٠ – ضرورة تنشيط الدعوة النسائية بين الأخوات المسلمات، فلا بد من خطاب دعوي موجّه لهن من غير إفراط ولا تفريط تحقيقاً لقوله تعالى :﴿ والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ﴾.

١١ – التركيز عل الأطفال والفتيان والشباب وضرورة التوجّه إليهم بخطاب دعوي يحميهم من الانجرار في أوحال الشهوات أو الشبهات.

هيكلية الهيئة الشرعية:

تتكون البنية الأساسية التنظيمية من عدة مكاتب و دوائر ولجان قابلة للتطوير، تتفرع هذه المكاتب عن مجلس شورى الهيئة الذي يشرف وينظم عمل المكاتب وينسق بينها، و سنذكر هذه المكاتب ونبذة مختصرة عن كل مكتب:

أولا : المكتب القضائي :

يقوم بفض النزاعات والخصومات وفق أحكام الشريعة الإسلامية ؛ تنفيذاً لقوله تعالى :﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً ﴾ ، ويقوم على هذا المكتب مجموعة من طلبة العلم والقضاة مستعينين بعد الله بالمراجع الفقهية والاتصال بالعلماء الموثوقين إن تطلب الأمر، وتتألف حالياً من:

١ – اللجنة القضائية العامة: لقضايا الحدود والجنايات والمعاملات المالية والبيوع والإجارة ونحوها وقضايا الطلاق والتفريق ونحوها.

٢ – اللجنة الأمنية العسكرية: الفصل في القضايا الأمنية والقضايا بين الفصائل.

٣ – لجنة الإصلاح: وغايتها مساعدة المكتب القضائي عبر تحقيق الصلح بين المسلمين، والتدخل المستعجل للمشاكل والمشاجرات و ضرورة أن يتنازل بعضنا لبعض إشاعة لجو الأخوة والألفة ويقوم بهذا العمل مجموعة من المشايخ وطلبة العلم ووجوه الناس ممن يتسمون بالحكمة و الحلم والعقلانية.

٤ – مكتب الشكاوى: وهدفه تلقي الشكاوى والمراجعين وتنظيم ذلك لنقل شكواهم إلى المكتب المختص ويكون بشكل واضح وشفّاف.

ثانياً : مكتب الدعوة والتعليم الشرعي :

هدفه دعوة الناس إلى الخير وتذكيرهم بالله تعالى تحقيقاً لقوله تعالى : ﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن﴾ ، ومتابعة المساجد والمؤذنين ونشر الفتاوى والإجابة عن التساؤلات و النوازل العصرية التي يبحث الناس فيها عن الجواب الشرعي وفق الضوابط الفقهية للفتوى، ويقوم بالإشراف على كافة النشاطات الدعوية والتعليمية من دورات ومعاهد ودروس وحلق تحفيظ القرآن الكريم.

ثالثاً: المكتب الإعلامي :

هدفه التواصل مع الداخل والخارج ونقل الصورة الحقيقية لجهاد أهل السنة وإنجازات الهيئة ونشر البيانات والإصدرات والإعلانات والصحف والمجلات والاهتمام بالإعلام الإلكتروني عبر الشبكة العنكبوتية، لكي يصبح القلم حاضراً كالبندقية فأمّتنا هي أمّة السّيف والقلم .

رابعاً: المكتب المالي :

السعي لإيجاد موارد مالية ثابتة لدعم الهيئة وضبط الأموال الصادرة منها والواردة إليها.

خامساً: المكتب الإغاثي و الطبي:

لتوزيع الإغاثة الممكنة على المحتاجين وخاصة أسر الشهداء والمجاهدين الجرحى والسعي لتلبية الحاجات الطبية للمنطقة قدر المستطاع.

سادساً: المكتب الأمني:

وهو قوة أمنية عسكرية، الغاية منها تنفيذ قرارات الهيئة وحمايتها وحماية منشآتها وموظفيها و اعتقال المطلوبين وقمع المخالفات، لأن القضاء الذي لا ينفذ لا خير فيه، وإن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن، وهي تتبع للهيئة الشرعية وتتحرر هذه القوة من الولاء للجماعة ليصبح الولاء للأمة ، و تحقيق المصالح العليا لأهل السنة والجماعة دون حزبية أو تعصّب، ويتم تأهيل أعضاء هذه القوة لتنفيذ هذه السياسة عبر دورات شرعية مكثفة في فقه الاحتساب والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى لا نقع في مخالفة للشرع، ويكون من مهامه:

١- الإشراف على عمل الحواجز وحرس المقرات.

٢- تسيير الدوريات الأمنية حسب الحاجة.

٣- إجراء الدراسات الأمنية في المنطقة حول المشتبه بهم وتوقيفهم بقرار الهيئة والتحقيق معهم .

٤- الإشراف على السجن ومتابعة أحوال الموقوفين وقضاياهم .

سابعاً: المكتب العسكري :

ويضم قادة التشكيلات في المنطقة بالإضافة للمستشارين هدفه التنسيق والتعاون بين مختلف الجماعات المجاهدة لتوحيد جهود الجميع وإكمال معركة التحرير وفق غرفة عمليات مشتركة والاستفادة من جميع الإمكانيات لتصبّ في مصلحة مسيرة الجهاد والإشراف الشرعي على عمل الغرفة منعاً للمخالفات الشرعية.

ثامناً:الديوان العام للهيئة الشرعية :

وهدفه التوثيق والتنظيم والإحصاء لجميع أعمال الهيئة لأن ذلك أضبط وأقوم، منعاً للتزوير والتداخل.

النظام الداخلي لعمل الهيئة :

١ – الهيئة الشرعية تعتبر نفسها خادمة للشريعة وابناً وفياً للمسلمين عامة ولمنطقة القلمون الشرقي خاصة .

٢ – لا تتبع الهيئة إلا مرجعية الشريعة الإسلامية المطهرة متمثلة بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وإجماع الأمة، وفهم العلماء الراسخين قديماً و حديثاً، وخاصة المذاهب الأربعة المشهورة .

٣ – الأصل في المجاهدين على أرض الشام الإسلام مما يعني عصمة الدماء و الأموال إلا بحق الإسلام وكذلك المدنيين.

٤ – بالنسبة لغير المسلمين على أرض الشام والذين هم من أهل البلاد ينبغي عدم التعرض لدمائهم وأموالهم طالما أنهم غير محاربين.

٥ – أساس العمل هو مبدأ الخبرة والكفاءة والقدرة وليس الانتماء أو المحسوبية وصولاً إلى قرار جماعي وفق الآلية التالية:

- في حال وجود نص قطعي في المسألة لا مجال للشورى والاجتهاد، بل يتبع النص الشرعي، لأن القاعدة تقول «لا اجتهاد في مورد النص».
- في حال عدم وجود نص قاطع، ولكن اتفق جميع أفراد الشورى على رأي فيصدر القرار بالإجماع .
- في حال عدم وجود نص قاطع وكانت المسألة قابلة للاختلاف السائغ المقبول ولكل رأي حظ من النظر، فالمرجح هنا قول الأكثر إعمالاً لقواعد الترجيح في قواعد الفقه والحديث، أنه عند التعارض نلجأ لقول الجمهور والأكثر ويصدر القرار برأي الجمهور .
- في حال عدم وجود نص قاطع وكانت المسألة قابلة للاختلاف السائغ المقبول وتساوى عدد كل من أصحاب الرأيين، يعمل بالرأي الذي يتبناه الرئيس.
- في حال كانت المسألة ليست اجتهادية، بل هي مسألة تتعلق بالخبرة سواء كانت خبرة اقتصادية أو مالية أو صحية أو طبية أو خدمية وما أشبه فيستعان بأهل الخبرة،

قال تعالى : ﴿ فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) النحل ٤٣

- قرارات الهيئة ليست قرارات مقدسة معصومة؛ لأن هذه الهيئة هيئة بشرية قابلة للخطأ والصواب، ومن الإمكان التراجع عن رأي إلى رأي، أو قرار إلى قرار إذا تبين وجه الصواب، لأن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل.

٦- تنقض قرارات الهيئة في إحدى الحالات التالية :

أ المخالفة للكتاب.

ب المخالفة للسنة.

ج المخالفة للإجماع.

هـ في حال ظهور معطيات أو وسائل إثبات جديدة، لأنّ هذا يؤدي إلى تغيير سير القضية واعتبارها قضية جديدة وإمكان إعادة المحاكمة.

٧- تلتزم كافة التشكيلات المتواجدة في المنطقة بكتابة تعهد الالتزام بقرارات الهيئة الشرعية وأي تشكيل لا يقبل التوقيع على التعهد يعتبر تشكيلاً غير شرعي في المنطقة.

٨- لا تتدخل الهيئة في السياسة الداخلية للجماعات المنتسبة، إلا حين يطلب ذلك منها، وليس لها صلاحيات إلا الصلاحيات التي تدخل في إطار كل مكتب، وكذلك فإن الجماعات المنتسبة لا يحق لها التدخل في عمل الهيئة لأنه عمل شرعي محض وهذا يناقض استقلالية الهيئة، والخير كل الخير في التنسيق والتعاون بين الجميع وصولاً لأفضل السبل والمصالح.

٩- يحق للهيئة الشرعية توقيف أي عنصر من أي تشكيل وذلك بطلب التوقيف من قائد التشكيل وفي حال عدم الاستجابة تلتزم التشكيلات بإرسال قوة مشتركة لإحضار أي عنصر أو حتى مجموعة وإخضاعها لسلطة الشرع.

١٠- تتبع للهيئة الشرعية لجان فرعية في المناطق التابعة وتكون اللجان ممثلة للهيئة في جميع مكاتبها وتلزم اللجان بإرسال تقارير دورية عن سير عملها.

شروط الانتساب للهيئة الشرعية في القلمون الشرقي وامتداده:

يراعى في الانتساب للهيئة الشروط المأخوذة من الآيات التالية :

قال تعالى :﴿ يا أبت استأجره إنّ خير من استأجرت القوي الأمين ﴾ القصص ٢٦

قال تعالى : ﴿قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم﴾ يوسف ٥٥

وقوله تعالى :(وزاده بسطة في العلم والجسم﴾ البقرة ٢٤٧

فهذه الآيات كما قال الإمام تقي الدين ابن تيمية في السياسة الشرعية هي الأصل في شروط العمال، وهي على التفصيل كالتالي :

١- الأمانة : وهي تتمثل بالعدالة الشرعية وهي أن يكون الشخص مسلماً مجتنباً للكبائر وخوارم المروءة حريصاً على مصلحة الدين ثم مصلحة أهل السنة ويقدم في ذلك العاملون في ساحات الجهاد.

٢- الحفظ والعلم : المتمثل بالخبرة المطلوبة لكل عمل، ولا يعني ذلك وضع شروط غير واقعية بل يراعى الأمثل فالأمثل كما أفتى العلماء، وما لا يدرك كله لا يترك جله .

٣- القوة : والمقصود بها القوة في تنفيذ الأحكام الشرعية فلا تأخذ أحد من المنتسبين لومة لائم في تطبيق الحق وخاصة من السرايا والكتائب، حيث يلتزم أفرادها بالحق ولو كان عل حساب نفسه وجماعته، لذلك لابد أن يتعهد المنتسبون وخاصة من الكتائب والسرايا المقاتلة بأن يكونوا جنوداً لقرارات الهيئة طالما أن قرارتها ضمن الأصول وفي حال تبين عدم الالتزام بذلك فإن هذا يعرض صاحبه للتنبيه والفصل.

قال تعالى : ﴿ يا أيها الذين امنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين ﴾ النساء ١٣٥

فالحق أحق أن يتبع والحق مع القريب والبعيد، والعدو والصديق.

العهد والميثاق :

نحن –القائمين والتابعين والمنتسبين للهيئة الشرعية في القلمون الشرقي– نعاهد الله على جهاد الكافرين وتحكيم الشرع، ونصرة المسلمين و الرضا والتسليم .

وبعد:

فهذا هو ميثاقنا و هذه هي الخطوط العريضة له؛ فمن أحب مدّ يد العون أو الانتساب لنا، أو التنسيق معنا فصدورنا مفتوحة، ونمدّ أيادينا لجميع أهل السنة دون تحيز أو تعصب، وندعو جميع المسلمين لمؤازرتنا ونصرتنا.

والله من وراء القصد ...

والحمد لله رب العالمين، وصلِّ اللهم وسلم على عبدك محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين...